الفصل 18
قضية المحاكمة المفقودة

«إذا كنت تستطيع الاحتفاظ بعقلك عندما يفقد مَن حولك عقولهم ثم يلومونك على ذلك.

إذا كنت تستطيع أن تثق بنفسك عندما يشك فيك الناس كلهم بل تجد عذرًا لشكوكهم أيضًا.

إذا كنت تستطيع الانتظار، ولا تمل الانتظار، أو عندما يكذبون عليك، فلا تكذب عليهم،

وإلا فأنت لست صالحًا، ولست عاقلًا».

روديارد كيبلنغ، شاعر إنجليزي.

لقد لجأت وزارة العدل إلى خدعة خطيرة بتوجيه اتهاماتها إليَّ، لكنَّني لم أكن أنوي الانهزام أمامها، كانت قيادة الجمهوريين بحاجة إلى استخدام مختلف أسلحتها؛ لأنَّني كنت مصممةً على المقاومة حتى النهاية، وأن أنتصر.

لم أخشَ الذهاب إلى المحاكمة في يوم من الأيام، ولم أُفكِّر في الاعتراف بأنَّني مذنبة، ولو للحظة واحدة. وقد أنشأت إستراتيجية قانونية كاملة في الساعات الأُولى التي أعقبت اعتقالي، فبعد قراءتي صحيفة الاتهام، اكتشفت فيها أخطاء كثيرة، ثم حدَّدت الشهود والإثباتات الضرورية التي ستدحض التهم المُوجَّهة إليَّ.

كانت القضية بالنسبة إليَّ تحرُّشًا قانونيًّا، لكنَّني أدركت أيضًا أنَّني سأنتصر عندما تبدأ المحاكمة، وينكشف سخف القضية، والأهم من ذلك أنَّ الجمهور سينتصر بعد معرفة الكثير من الحقائق عن العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، والفرص الضائعة لتعزيز مكافحة الإرهاب، مثل الحصول على السجلات المالية لتنظيم القاعدة من بغداد من أجل القضاء على شبكة تدفق الأموال التي تُغذي الإرهاب.

لم يكن الجمهور يعرف هويتي بعدُ، وهذا الجهل سينتهي بعد إدلاء الشهود بإفاداتهم، وبالتأكيد فإنَّ المحاكمة لن تكون مملةً؛ لأنَّني سأُثبت خبرتي في مكافحة الإرهاب استنادًا إلى عملي في قضية لوكيربي، وكنت على ثقة بأنَّ هيئة المحلفين ستأمر بالإفراج عني حين يفهم أعضاؤها طبيعة عملي في تحقيقات أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

كان إثبات أنَّني كنت أعمل وسيطة سرية لوكالة الاستخبارات الأمريكية أسهل من الأمور الأخرى كلها، وقد شملت قائمة شهودي موظفين سابقين في الكونغرس، وصحفيين مثل إيان فيرغوسن، الذي أجرى مقابلة مع مسؤولي في وكالة الاستخبارات الأمريكية الدكتور فيوز، في أثناء محاكمة لوكيربي، ونشرها في صحيفة غلاسكو صنداي هيرالد [341]. ووعد إدوارد ماكينشي (أحد المحامين الإسكتلنديين الرائعين الذي نجح في تبرئة موكِّله المواطن الليبي الأمين خليفة فحيمة الذي كان متهمًا في قضية لوكيربي) بالسفر على حسابه الخاص ليشهد لصالحي بخصوص علاقة العمل الطويلة التي كانت تربطني بالدكتور فيوز [342] [343]، وقد بعث لي برسالة عن طريق البريد الإلكتروني عارضًا المساعدة.

لم تكن لديَّ أي مشكلة في إثبات علاقتي بوكالة الاستخبارات الأمريكية، أما القول بعكس ذلك فهو تضليل من وزارة العدل.

ولحُسن الطالع، فإنَّني أستطيع أيضًا تقديم شهادة الدكتور فيوز المكتوبة عن محاكمة لوكيربي، التي قدَّمها إلى محكمة اليكسندريا بولاية فرجينيا في شهر يناير عام 2001م [344]. تُثبِت هذه الشهادة دور الدكتور فيوز في مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتتضمَّن تفاصيل عن معرفته بالأحداث التي أدَّت إلى تفجير طائرة (البان آم 103)، وقد تضمَّنت الشهادة قائمة تحوي أسماء (11) إرهابيًّا شاركوا في عملية التفجير لأهداف مزدوجة، منها حماية تهريب المخدرات من وادي البقاع في لبنان. كانت

متطلبات وكالة الاستخبارات المركزية الخاصة بهذه الوثيقة المكتوبة استثنائيةً؛ فهي مختومة، ولا يمكن إلا لقاضٍ آخر داخل الولايات المتحدة (مثل القاضي موكاسي)، أو قاضٍ في إسكتلندا فتح هذه الوثيقة، وقد اشترطت وكالة الاستخبارات الأمريكية أن لا يطلع على هذه الوثيقة أي شخص آخر داخل الولايات المتحدة؛ ولذلك فإنَّ هيئة المحلفين لا يمكن أن تطَّلع عليها، ولكنَّها كانت – على أي حال– ستُعزِّز من فهم القاضي موكاسي لطبيعة أنشطتي مع الدكتور فيوز.

وفي حال انعقاد المحاكمة، فإنَّ شهادة المحامي ماكينشي، إلى جانب شهادة الدكتور فيوز، كانت ستُفجر قضية لوكيربي مرَّةً أخرى [345]، وكان هذا سيعني المزيد من المتاعب لوزارة العدل التي قاومت أي محاولة لتبرئة ليبيا من تفجير لوكيربي، وأسباب هذا المنطق معروفة في أوروبا والشرق الأوسط، لكنَّها غير مفهومة داخل الولايات المتحدة.

أما بخصوص إثبات صلة الدكتور فيوز بالقضايا المرتبطة بالعراق، فأمر بسيط أيضًا؛ إذ شهد أمام الكونغرس عام 1992م [346]، وذكر اسم شركة أمريكية كانت تُزود العراق بمنصات إطلاق صواريخ سكود قبل حرب الخليج الأُولى، لقد أثبتت تلك الشهادة خبرة الدكتور فيوز بالصفقات العسكرية العراقية، وبهذه الشهادة، وبوثائق أخرى من تحقيق النائب تشارلز روس، أصبح لديَّ أكثر من دليل لإثبات معرفة الدكتور فيوز بالشأن العراقي [347]. وبذلك، سيكون سهلًا إثبات إشرافه على الجهود السرية لعودة مفتشي الأسلحة إلى بغداد.

كنت في وضع جيد، وما كان متهمون آخرون ليحلموا بمثل هذا الوضع، وقد شعرت بقوة كافية لمواجهة هذه المشكلة.

لكن، كان عليَّ أن أتحلى بالصبر لأشهر قليلة حتى انتخابات نوفمبر، لقد أخلوا سبيلي بكفالة مقدارها نصف مليون دولار، لكنَّ ذلك لم يخيفني، وأنا التي تعاملت مع ليبيا والعراق ثماني سنوات، إلا أنَّ الشيء المعيب الذي أقلقني هو تآمر كبار المسؤولين في الحزب الجمهوري لاعتقال وسيط سري ظلمًا، ضمن إستراتيجيتهم لخداع الناخبين بخصوص القضايا الانتخابية الرئيسة: هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والمعلومات الاستخباراتية عن العراق في مرحلة ما قبل الحرب، وقبل كل شيء أداء الجمهوريين في الحرب على الإرهاب.

يا لها من كذبة كبيرة! فالجمهوريون لم يُحقِّقوا هذا النجاح البارز في الحرب على الإرهاب كما يدَّعون، وإنَّما العكس هو الصحيح، لكنَّ الناخبين لن يعرفوا الحقائق إلا بعد الانتخابات الرئاسية.

قلت لنفسي إنَّ الأمريكيين سيغضبون كثيرًا عندما يطلعون على الحقيقة في أثناء محاكمتي، وإنَّ خداع الحزب الجمهوري سيثير نقاشًا في المدَّة الرئاسية الثانية لطرد الرئيس بوش من البيت الأبيض.

كان واضحًا أنَّ الجمهوريين لا يمكنهم مواجهة الناخبين بالحقائق، فلجأوا إلى أساليب الطغاة في اعتقال مَن يقولون الحقيقة؛ ليتسنى لهم البقاء في السُّلْطة، وادعاء تحقيق إنجازات زائفة، لكنَّ محاكمتي ستفضح هذه الادعاءات والأكاذيب جميعًا بكل تأكيد.

تصورت وأنا أُحلِّق بخيالي أنَّني سأرى الجمهوريين بعد انكشاف أمرهم، وهم يرتدون قبعات الرقص، ويحملون لافتات كُتِب عليها: «لن نكذب على الناخبين مرَّةً أخرى بخصوص مكافحة الإرهاب».

بعد تراجع بوش المفاجئ عام 2004م، وظهور جون ماكين منافسًا قويًّا على ساحة الحزب الجمهوري، يحق لنا أن نسأل: هل كان بوش سينجح في انتخابات الرئاسة مرَّةً ثانيةً لو أنَّ الأمريكيين عرفوا حقيقة هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والتحذيرات التي سبقتها، وخيارات السلام قبل الحرب؟

هل كان الناخبون سيغفرون؟ هل كان الفشل في تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر سيُدمِّر طموحات الجمهوريين؟

شخصيًّا، أشك كثيرًا في أنَّه كان سينجح لو عرف الأمريكيون ذلك، وربما كانت دوائر الحزب الجمهوري تعتقد ذلك، وإلا لما اعتقلوني.

في شهر مارس عام 2004م كانت خبرة ما قبل المحاكمة مؤذيةً ومحبطةً أكثر من أي شيء آخر، لكنَّ مقاومتي الفطرية انتفضت مرَّةً أخرى، فقررت أن أصمد وأنتصر.

منذ الأيام الأُولى لاعتقالي بدأت وسائل الإعلام العالمية تتحدث عن علاقتي العائلية بآندرو كارد (كبير موظفي البيت الأبيض).

ونتيجةً لهذا النبش في تاريخي العائلي؛ واجه البيت الأبيض مشكلة خطيرة، أما الحزب الديمقراطي فلم يكن يهمه أنَّني عملت مستشارة صحفية لعدد من أعضاء الكونغرس الديمقراطيين، واتُّهِمت أنَّني (عميلة عراقية).

إنَّ سبب المشكلة التي واجهها الجمهوريون هو إرسالي (11) رسالةً إلى آندرو كارد، تتضمَّن تفاصيل عن موافقة العراق على استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة.

ولسوء طالع البيت الأبيض، فقد كنت مقتنعةً - صباح يوم اعتقالي- أنَّ مسؤولي القديم الدكتور فيوز، وربما بول هوفين، قد اتصل بكبار المسؤولين في وكالة الاستخبارات ليُذكِّرهم أنَّه لا توجد اتفاقية (عدم إفشاء) تحتم عليَّ التزام الصمت [348].

كنت أستطيع قول ما أشاء، وسأفعل ذلك بكل تأكيد، وهذا لسوء طالع آندرو كارد.

ما إن انتشر نبأ اعتقالي حتى تجمَّعت وسائل الإعلام العالمية في مدينتي الصغيرة تاكوما بارك في ولاية ميريلاند التي تبعد أميالًا قليلةً عن البيت الأبيض.

ثم جاء فريق صحفي من التلفاز الروسي، وأجرى مقابلات مع أصحاب المحال التجارية وجيراني، وقد علم بالخبر أصدقائي في تايوان وماليزيا وفرنسا وكندا وبريطانيا، ونقلت وسائل الإعلام الخبر نفسه: اعتقال ابنة عم آندرو كارد بتهمة العمالة للعراق.

كان هذا خبرًا مفرحًا.

لكنَّ بعض وسائل الإعلام أخطأت في نقل الخبر، بقولها إنَّني اعتقلت بتهمة التجسس لصالح العراق، وبالرغم من أنَّ هذا الخبر لم يكن صحيحًا، فإنَّه زاد من مأزق البيت الأبيض.

بينما كنت محتجزةً في قفص الحجز في محكمة بالتيمور، ووسائل الإعلام تضغط على البيت الأبيض للحصول على تفاصيل دقيقة، كانت مشكلة آندرو كارد (سوزان ليندا ور) تتفاقم أكثر فأكثر. في هذه الأثناء، لا بُدَّ أنَّ عصابة آندرو كارد كانت تبحث عن حل سريع، لقد كانوا

بحاجة إلى شيء يُغيِّبني عن المشهد الإعلامي، وهنا تأكدت أنَّ البيت الأبيض أيقن أنَّ تقديمي للمحاكمة سيكون غلطةً كبيرةً، كانوا يدركون أنَّني لن أعترف بالتهمة المُوجَّهة إليَّ أملًا في التوصل إلى تسوية ما، كانوا يعرفون أنَّ المحاكمة ستكون فضيحة مُدوية بالنسبة إليهم؛ لأنَّني أستطيع إثبات صحة ما أقوله.

كنت مثل الإعصار الذي سيطيح بخيام الحزب الجمهوري الهزلية، لذلك، كانت عصابة آندرو كارد بحاجة إلى إستراتيجية لإسكاتي، وكانوا يريدونها بأقصى سرعة ممكنة.

وأخيرًا، انتهى يوم انتظاري الطويل في قفص الحجز عندما أخذوني للمثول أمام القاضية سوزان غوين، عند الساعة الرابعة بعد الظهر، حيث وافقت على طلب الكفالة، ونُقِلت قضيتي من محكمة بالتيمور إلى محكمة مدينة نيويورك.

تقدم المدعي العام، ووقف أمام القاضية، قائلًا لها بانفعال إنَّ أحد أفراد عائلتي قد أبلغه أنَّني حاولت الانتحار قبل أسابيع من اعتقالي. واستنادًا إلى هذا الزعم، فإنَّ وزارة العدل طلبت عرضي على طبيب نفساني لتقييم حالتي قبل إطلاق سراحي بكفالة. ما عدا ذلك، فإنَّ الوزارة لا تعترض على إطلاق سراحي؛ لأنَّه لا خوف من هروبي، ولأنَّني أملك بيتًا، وأحتفظ بعلاقات قوية مع المجتمع المحلي [349].

كان أحد المحامين يتابع إجراءات الإفراج عني بكفالة، وما لبث أن جاء إليَّ مسرعًا ليفجر قنبلةً في وجهي.

وحقيقة الأمر أنَّني صدمت؛ فهذه أول مرَّة أعرف فيها أنَّني ميَّالة إلى الانتحار، وتصورت آندرو كارد يربت على ظهر أحد زملائه في البيت الأبيض؛ ليُهنِّئه على العمل الرائع الذي قام به!

هذا يعني أنَّ كل مَن عارض جورج بوش والحرب على العراق هو إنسان مجنون، أليس كذلك؟ لم يكن ديك تشيني أو دونالد رامسفيلد هما مَن قدَّم معلومات غير صحيحة عن العراق، وإنَّما أنا الذي فعلت ذلك؛ لأنَّني غير كفؤة، وأفتقر إلى روح المغامرة، وإلى مهارة حل المشكلات.

انتحارية؟ سألته وأنا أضحك. أنت تمزح، ولا شك! لا بُدَّ من وجود أكثر من سوزان ليندا ور في المحكمة اليوم؛ لأنَّني أجزم أنَّهم يتحدثون عن المرأة الخطأ، فأنا لم أُفكِّر في الانتحار طوال حياتي.

لقد قلت لأصدقائي مرارًا قبل اعتقالي إنَّ عليهم أن يستبعدوا فكرة الانتحار من أذهانهم إذا حدث لي شيء ما، لكنَّهم سيحاولون إظهار موتي يبدو انتحارًا، أما أصدقائي فكانوا يعرفون أنَّني لن أُقدِم على شيء كهذا؛ فأنا أُؤمن بأنَّ الحياة مغامرة علينا أن نعيشها، ونستمتع بها، حتى في أسوأ الظروف.

بعد سماعي ما قاله، رجوته أن يعود إلى القاضية، وينفي هذا الادعاء السخيف لأنَّ دوافعه سياسية.

قال المحامي الرائع: «إنَّ وسائل الإعلام كلها تتحدث عن قضيتك»، ثم أضاف: «إنَّ البيت الأبيض في ورطة كبيرة بسبب اعتقالك، إنَّهم يبحثون عن مخرج، سوف ننفي ميلك إلى الانتحار، لكنَّك في الحقيقة لا تملكين أي خيار، إنَّهم مستعدون لإطلاق سراحك بكفالة إذا قبلت المثول أمام طبيب نفساني، القاضية ترى أنَّ هذا الطلب معقول، ثم بإمكانك بعد ذلك أن تذهبي إلى بيتك».

نظرت إلى الساعة، كانت الرابعة بعد الظهر، ثم نظرت إلى الصحفيين المتجمهرين في قاعة المحكمة بانتظار الخطوة اللاحقة.

حسنًا، لقد بدا لي الخروج من قفص الحجز والنوم في سريري تلك الليلة صفقةً رابحةً، ألا يدل ذلك على أنَّني عاقلة؟ ستستغرق العملية ساعة واحدة؛ فقد وعدوا أنَّها ستنتهي هذا المساء، بعدها سأقضي الليلة في بيت ضيافة بانتظار وصول والدي لتسليمي إليه، ثم أظل بعد ذلك في بيتي إلى أن يحين موعد المحاكمة.

يمكنني أن أتحمَّل هذا كله، ليست لديَّ مشكلات عاطفية لأتحدث عنها مع الطبيب النفساني، وأنا أصلًا من الأشخاص الذين لا يحبون علم النفس كثيرًا، وكنت أُؤمن أنَّه مضيعة للوقت والجهد، لكنَّني أُدرك أيضًا أنَّ وزارة العدل تمارس معي لعبة قذرة، ومن المؤكد أنَّ أي

عالمِ نفساني شريف سيُكذِّب مزاعم الوزارة، سأقول لهذا الطبيب النفساني إنَّني لست بحاجة إلى استشارة.

عندما أتذكَّر هذه الأحداث جميعًا أعتقد أنَّه كان عليَّ أن أرفض هذا العرض؛ لأنَّني قدَّمت في تلك اللحظة تنازلًا قاتلًا أضر بمصداقيتي إلى حدٍّ كبير مثلما أضر بقضيتي.

كل ما كنت أريده في تلك الليلة هو أن أعود إلى البيت، ولأنَّه لم تكن لديَّ أي خبرة سابقة بالمحاكم؛ فقد اعتقدت أنَّ عرضي على الطبيب النفساني أمر بسيط، وتافه، ولا معنى له، واعتقدت أنَّ من الأفضل لي أن أُبيِّن للقاضية أنَّني متعاونة حتى تسمح بإطلاق سراحي بكفالة.

ولو أنَّ أحدهم نصحني لكنت حميت نفسي من مؤامرة اغتيال الشخصية التي تتناقض مع حقائق حياتي، وقد أعددت - مع مرور الوقت- إستراتيجيةً لمواجهة الألاعيب النفسية الفاسدة في المحاكم. ولكن، بعدما تعلمت الدرس القاسي.

ما زلت أتذكَّر تلك الليلة بوضوح تام، كنت مرهقةً وجائعةً، حتى إنَّني كنت أغفو من حين إلى آخر، وقد ظل ذلك الطبيب النفساني الغبي يدق على الطاولة ليوقظني، حاولت أن أُبقي عينيَّ مفتوحتين، وغرست أظافري في كف يدي، في محاولة يائسة لأظل مستيقظةً، لكنَّه أبلغ المحكمة أنَّ استجابتي كانت عشوائيةً.

لحُسن الطالع أنَّ المحامي العام الأول كان رائعًا؛ فقد أصر على تأجيل جلسة التقييم إلى اليوم الثاني، ليتسنى لي تناول شيء من الطعام، وأنال قسطًا من الراحة بعد عناء هذا اليوم.

ولكن، هل فهم الطبيب النفساني (العاقل المتبصر) ذلك؟ لا، لقد حاول ذلك الغبي أن يُلحِق بي أكبر ضرر ممكن، رافضًا إنكاري الشديد أنَّني ميالة إلى الانتحار، وأنَّني لا أعلم مصدر هذا الادعاء السخيف، وقد استنتج أنَّني غير مدركة لميولي الانتحارية، ولكنَّها موجودة.

يضاف إلى ذلك أنَّ شخصًا ما أبلغ مكتب التحقيقات الفيدرالي أنَّ أخي يعاني اضطرابًا وجدانيًّا ثنائي القطب، أو الهوس الاكتئابي، وهذا غير صحيح تمامًا؛ فأخي جون كان يمر بنوبات من (الاضطراب الوجداني الموسمي) أو ما يُعرف بحزن الشتاء، وهو إنسان واثق من نفسه، وموهوب، ومبدع.

وفي عبارات ينقصها المنطق أعلن الطبيب النفساني أنَّه إذا كان أخي يعاني نوبات الاضطراب الوجداني ثنائي القطب، فهذا يعني بالضرورة أنَّني أعانيها أيضًا (أي أنا وأخي توأمان متطابقان). وفي الواقع، فإنَّ الاضطراب الوجداني ثنائي القطب لم يظهر علي مُحيّاي في المقابلة؛ لأنَّني -عمليًّا- كنت نائمةً، وقد توقعت أنا والمحامي أن يتحلى هذا الخبير النفساني بشيء من النزاهة، ويأخذ حالتي البدنية في الحسبان، إلا أنَّه تجاهل في تقريره قولي له إنَّني مُجهَدة، لقد كان هذا أول درس لي في كذب سيكولوجيا المحاكم التي تخترع، وتكذب، وتتجاهل خدمةً لأغراضها.

كانت كلمتي مقابل كلمته، وقد تعلمت ذلك الدرس مرَّةً أخرى مع نتائج مُحبِطة إلى أن اهتديت إلى حل، وسيسعدني أن أشارككم فيه.

توجد طرائق كثيرة تحمي بها نفسك من هذا النوع من السيكولوجيا الكاذبة، وهذه الطرائق تُؤثِّر كثيرًا في النتائج.

بمحض المصادفة، لقد فعلت شيئًا بطريقة صحيحة؛ فقد رفضت مقابلة الخبير النفساني إلا بحضور المحامي الذي نجح في منعه من التسبب في ضرر أكبر، لقد أبلغه المحامي أنَّنا سنطلب في نهاية الأسبوع تقييمًا آخر من طبيب نفساني يسكن قريبًا من بيتي، قبل ظهوري أمام القاضي موكاسي في نيويورك.

وبذلك، فإنَّ هذه الإحالة الاستشارية سيتولاها الطبيب الثاني؛ ما يعني أنَّ الطبيب الأول لن يستغلني - كما بدا واضحًا- لأنَّني كنت مصدر دخل بالنسبة إليه.

في تلك الليلة تعلمت أنَّ علم النفس قد أصبح مستخدمًا في المحاكم للإضرار بسمعة المتهمين؛ لجني دخل أكبر، ولم يعد توفير خدمة مجتمعية للمتهمين المتعبين هو الدافع الرئيس للاستشارة النفسانية التي تطلبها المحكمة؛ لذلك فإنَّ علم النفس ليس له علاقة بمساعدة الناس، وقد أصبح وسيلةً لجمع المال من أجل دفع أقساط البيوت والسيارات، وأصبح المتهمون مثل الصراف الآلي الذي يسحبون منه أموال الدولة.

لم تعد هذه المهنة موضوعية ولا علمية، وكل ما يعني الممارس لها هو المال؛ لذلك فقد كان التقرير الذي أَعَدَّه الدكتور جون كينيدي، الخبير النفساني في خدمات صحة العائلة، بعد يومين من التقييم الأول، مختلفًا تمامًا [350].

لقد أخبرني الدكتور كينيدي أنَّه لم يواجه في حياته مثل هذا الضغط السياسي لإصدار تقييم سلبي، وقال إنَّه تلقى مكالمات عدَّة من جهات رسمية حاولت التأثير في رأيه المهني، زاعمةً أنَّني أحتاج إلى تدخل علاجي.

وقد ذكر لي أنَّ ما يطلبونه منه غير مهني، وغير أخلاقي، وأكد أنَّه لا يمكن أن يفعل ذلك، ولن يكتب في تقريره سوى ما يراه، وهذا هو التقرير الذي رفعه إلى القاضي موكاسي [351]:

«لقد اتُّهِمت ليندا ور قبل يومين بأربع تهم بدعوى أنَّها عميلة غير مرخصة لدولة أجنبية، وقد حظيت قضيتها باهتمام واسع من وسائل الإعلام، وكان والدها قد أبلغ السلطات بأنَّ ابنته فكَّرت مؤخرًا في الانتحار؛ لذا وخلال ساعات قليلة بعد اتهامها، فقد عاينها الدكتور روسكيز، خبير علم النفس التشريحي، ثم قرر أنَّها مصابة بالهوس أو الجنون، ووصف لها دواء الألانزابين من عيار (5) ملغم.

تصف ليندا ور نفسها بأنَّها مبدعة، مفعمة بالحيوية، ودودة، عاطفية، وحين تعمل في مشروعات معينة، فإنَّها قد تستمر في العمل إلى ساعة متأخرة من الليل، ومع ذلك، فإنَّها تنفي أن تكون قد عانت نوباتِ أرقٍ طويلةً، أو انقطاعًا عن الواقع، وتنفي أنَّها قد مرَّت بحالات اكتئاب، أو فكَّرت في الانتحار، وتنفي أيضًا أنَّها تناولت الكحول، أو تعاطت المخدرات.

«اختبار الحالة العقلية: التواصل البصري سليم، الحركات عادية، الكلام سريع، المشاعر متناغمة، عمليات التفكير منطقية وخطية وموجهة نحو الهدف، محتوى التفكير خالٍ من الهلوسة والأوهام، أو الميل إلى القتل أو الانتحار، أعربت عن ثقتها بقرب إخلاء سبيلها، حكمها سليم، إدراكها متماسك إلى حدٍّ كبير».

أوقف الدكتور كينيدي الألانزابين، ووصف الديباكوت بدلًا منه لاستخدامه في حال شعوري بالخوف في أثناء احتجازي، لم يكن للاستعمال اليومي، وإنَّما لتهدئتي عند شعوري بالخوف.

ونظـرًا إلـى أنَّني لم أتعرَّض للاعتقال في الماضي؛ فلم أكن قادرةً على معرفة كيف ستكون استجابتي لمثل هـذا التهديـد، لم يكن باستطاعتي توقع إذا كنت سـأتناول هذا الـدواء أم لا. لا شـك في أنَّ الإنسـان يمـر بأوقـات صعبـة إذا كان متهمًـا، ولكـن يتعـيَّن عليـه أن يظـل هادئًا؛ ليستطيع التركيـز، وإعـداد إسـتراتيجية مناسـبة للدفاع. وافقـت على الاحتفـاظ بالديباكوت تحسـبًا للطـوارئ، وقد مرَّت بي أيام اضطررت فيها إلى تناولـه، كانت تعليمات الوصفة تقضي بتناول (30) حبّةً في (18) شهرًا.

أوصى الدكتور كينيدي باستمرار جلسات الاستشارة مدَّةً تتراوح من أربعة أسابيع إلى اثني عشـر أسـبوعًا [352] إلى حين مثولي أمام القاضي موكاسي، كان المدعي العام وسُلْطة خدمات ما قبل المحاكمة قد طلبا خضوعي للاستشارة النفسانية إلى أن يحين موعد المحاكمة.

والحقيقة أنَّ حكاية التهديد بالانتحار المزعوم تركت أثرًا سـلبيًّا، وما أثار فضولي هو كيف اسـتطاعت سُـلْطة خدمات مـا قبل المحاكمة أن تُلفِّـق قصة التهديد بالانتحار، مـن الواضح أنَّ شـخصًا ما سـأل والدي، الذي كان يعيش في سكوتسديل بولاية أريزونا، عما يعرفه عن حياتي. الجـواب الصحيـح الـذي يمكـن أن يقوله هو: «ليـس الكثير». وكان والدي قد أرسـل إليَّ – قبل بضعة أسابيع من اعتقالي– إعلانًا في إحدى الصحف، يطلب نساء بصحة جيدة، للمشاركة في تجربة خاصة بالأمراض التناسـلية النسـائية؛ بغية اختبار دواء جديد لعلاج سـرطان المبيض. ولأنَّ والدتي توفيت بهذا المرض؛ فقد اعتقد أنَّني قد أرغب في المشاركة في تجربة اختبار الدواء الجديد.

لم أكن أحب الإيثار كثيرًا حتى أُعير معهد الصحة الوطني أعضائي الداخلية لاسـتخدامها في البحث الطبي؛ لذلك ألقيت الصحيفة في سلَّة المهملات.

وتأسيسًـا على ذلك، فقد تمسـكت سُـلْطة خدمات ما قبل المحاكمة بهذا التصرف، قائلةً إنَّ رمي الإعلان في سلَّة المهملات يُمثِّل تهديدًا بالانتحار؛ لأنَّ والدتي توفيت بذلك السرطان، وهذا ما يُفسِّر كيف أمرت المحكمة بعرضي على طبيب نفساني.

وفي ضوء ما عانيته في جلسات الاستشارة هذه، فقد رأيت التهديد الكاذب بالانتحار تعصُّبًا جنسيًّا مهينًا حاطًّا من شأن النساء السجينات.

يبدو الأمر نوعًا من الفكاهة السوداء العبثية؛ لأنَّ الناس كانوا يسألونني طوال الوقت: «ما سبب بقائك حيَّةً بعد كل ما مررت به في هذه القضية؟».

كان ردي: «لأنَّني رفضت أن أموت قبل الذهاب إلى المحاكمة؛ لذلك فمن المحتمل أنَّني سأعيش إلى الأبد». وهكذا، فإنَّ الانتحار لن يحدث أبدًا؛ لأنَّه بعيد عن تفكيري.

وفي الأحوال كلها، فإنَّ هذه القضية المُلفَّقة تُفسر المسار الملتوي الذي امتد من البيت الأبيض إلى أمر المحكمة الذي أجبرني على حضور جلسات الاستشارة النفسانية من أجل تشويه سمعتي.

والحقيقة أنَّني كرهت أمر حضور هذه الجلسات الأسبوعية كرهًا شديدًا، ومع ذلك فقد أطعت هذا الأمر عامًا كاملًا، ثم أخذت أشعر بالقلق عندما لم يتحدَّد موعد للمحاكمة. كان الدكتور تاديسا الذي أجرى معي مقابلة في خدمات صحة العائلة يدرك ما يدور؛ فقد قال لي إنَّ أمر المحكمة كان يهدف إلى صرف انتباه وسائل الإعلام عن علاقتي العائلية بآندرو كارد.

قال لي أيضًا إنَّه تلقى مكالمات هاتفية عدَّة من سُلَطة خدمات ما قبل المحاكمة تطلب إليه أن يصرف لي أدوية تجعلني مدمنة، وعندما رفض طلبوا إليه أن يعتذر عن متابعة حالتي؛ ليتسنى لهم إحالتها إلى معالج آخر، وهذا - في رأيه- يعني أنَّهم يبحثون عن شخص يستطيع أن يحقنني بأدوية تجعلني مدمنة، وأضاف: «إنَّ تدخل هذه السُّلَطة في عمل الطبيب النفساني هو تصرف غير مهني، وغير أخلاقي، وإنَّ ذلك يُعَد دليلًا على أنَّ السياسيين يحاولون التأثير في قرار الطبيب ليكون ضد المتهم، ويكفيه فخرًا أنَّه رفض طلبهم».

بعد الصدمة التي سببها لي الطبيب الأول ليلة اعتقالي، لم أعد أشك في أنَّ طبيبًا آخر يفتقر إلى الصدق والنزاهة سيستجيب لطلبهم؛ لأنَّ بعض الاستشاريين النفسانيين المتعاونين مع المحاكم يكذبون، وهم يزعمون أنَّ كذبهم هو لصالح المتهم الذي قد ينجو من العقوبة بسبب التقرير الذي يُقدِّمه الاستشاري.

وحتى الدكتور تاديسا المعروف بنزاهته، دهش لأنَّني لم أكن أهتم بما كان يقوله؛ فقد قلت له إنَّني لا أنوي تغيير أي شيء في حياتي، وإنَّني - خلال سنة- سأخرج من مكتبه مثلما كنت في اليوم الأول الذي دخلت فيه عيادته.

أخذت معي في أُولى جلساتي كتابًا عن الطبخ، وأجبرته على سماعي وأنا أقرأ المقادير، وعندما سألني عما إذا كنت أنوي إعداد أي من هذه الوجبات، أكدت له إنَّني لن أفعل شيئًا من هذا أبدًا، وإنَّ ما يقوله هو مثل هذه الوجبات التي لن أطبخها.

كان الدكتور تاديسا يتمتع بروح الفكاهة؛ فقد أحضر معه في الجلسة الثانية نسخة من صحيفة واشنطن بوست، وأخذ يناقش المقالات والأحداث الجارية، هذا كل ما أتذكَّره عن تلك الجلسات. وفي الحقيقة، فإنَّني لا أتذكَّر أي شيء سوى صحيفة واشنطن بوست، وتذمري من الأذى الذي تسببه هذه الجلسات لحياتي المهنية؛ لأنَّني لا أستطيع العمل طوال اليوم، وهذا ما دمرني ماليًّا.

كانت هذه الجلسات مملَّة جدًّا، وقد سمَّيتها (مجالسة الأطفال)، وكنت أقول لأصدقائي ممازحةً إنَّ عليَّ الذهاب «مرَّةً في الأسبوع لأطمئن على الدكتور تاديسا». وحتى أجد موضوعًا للحديث، كنت أَعُد إشارات المرور الحمراء والخضراء وأنا في طريقي إلى عيادته.

وقد سألني مرَّةً: إلى ماذا ترمز» إشارات المرور بالنسبة إليك؟، فأجبته إنَّها ترمز إليه، وإلى العراقيل التي تضعها وزارة العدل لتأخير انعقاد المحاكمة.

وفي صباح يوم آخر أخذت أنظر في الفضاء كما لو كنت في حالة موت دماغي، ويبدو أنَّني تنهَّدت بعمق. حينها، انحنى الدكتور تاديسا، ثم سألني: ما الأمر يا سيدة ليندا ور؟ بماذا تفكِّرين؟ فقلت له: أُفكِّر في أي أنواع المثلجات سأشتريه للعشاء، ولكنَّني لا أعرف من أي المتاجر سأشتريه، قال: أخشى أنَّني لا أستطيع مساعدتك، فقلت له: بالتأكيد، هل تعتقد أنَّني يمكن أن أستشيرك بخصوص شيء مهم كهذا؟

بعد مرور سنة على هذا العبث رفضت بشدة الاستمرار فيه، فإذا أرادت المحكمة أن تلغي كفالتي فلتفعل، ثم قلت للدكتور تاديسا إنَّه لم يُضف أي شيء إلى حياتي.

واتهمته بعرقلة حياتي المهنية حتى يجني المزيد من الأموال من المحكمة، وقد كان سعيدًا لأنَّني قررت التوقف عن حضور الجلسات، وكما شاء القدر، فقد كان لهذه الجلسات قيمة غير متوقعة في المعركة القانونية القادمة [353].

فيما يأتي ما كتبه الدكتور تاديسا في تقريره الشهري (انظر الملحق) [354]:

مايو 2004م: «تبدو السيدة ليندا‌ور في وضع نفسي مستقر».

يونيو 2004م: « تُظهر السيدة ليندا‌ور استقرارًا، ولا تَظهر عليها أي أعراض نفسية قد تتطلب اهتمامًا إضافيًّا أو خاصًّا».

يوليو 2004م: «لا تُظهر السيدة ليندا‌ور أي اهتزاز عاطفي، أو مشكلات نفسية أخرى، وتقول: إنَّها لا تتناول أي أدوية، وإنَّها مستقرة».

أغسطس 2004م: «أعربت السيدة ليندا‌ور عن قلقها من الغموض الذي يكتنف مستقبلها بسبب هذه المشكلة القانونية، وهي تبدو مستقرة، ولا تَظهر عليها أي أعراض، أو مشكلات نفسية».

سبتمبر 2004م: « تحضر السيدة ليندا‌ور الجلسات في موعدها، وقد أعربت عن قلقها وإحباطها حيال مشكلتها القانونية، ولا تَظهر عليها أي أعراض، أو علامات غير عادية، وهي تبدو مرتاحة وقادرة على التعامل مع تحدياتها النفسية والعاطفية من دون تناول أي أدوية».

أكتوبر 2004م: «تحضر السيدة ليندا‌ور الجلسات في موعدها، ولا تَظهر عليها أي علامات جنون، أو اضطرابات عقلية، تبدو مستقرة ومهتمة بقضيتها القانونية، وتبدو أحيانًا قلقة خشية احتمال سجنها».

نوفمبر 2004م: «لا تُظهر الاختبارات العقلية أي علامات أو أعراض نفسية، لكنَّها أحيانًا تُظهر توترًا وقلقًا عندما تتحدث عن مشكلتها القانونية، ومع ذلك تبدو موجهة نحو الهدف، ويبدو حكمها على الأشياء ضمن المدى الطبيعي».

ديسمبر 2004م: « تحضر السيدة ليندا‌ور الجلسات في موعدها، وهي تُعبِّر عن أفكارها بصراحة، وهي قلقة على مستقبلها وهويتها، ولا تَظهر عليها أي اضطرابات عاطفية، وتفكيرها مركز وهادف».

يناير 2005م: « تحضر السيدة ليندا ور الجلسات في موعدها، ويَظهر عليها الاستقرار العاطفي، ولا تَظهر عليها أي أعراض نفسية، لكنَّها مع ذلك تبدو قلقة بخصوص ما ستؤول إليه مشكلتها القانونية».

ومما جاء في تقرير شهر مارس عام 2005م (بعد مُضي سنة كاملة):

«لا تزال السيدة ليندا ور قلقةً بخصوص مشكلتها القانونية، ولم تَظهر عليها حتى الآن أي أعراض جنون، أو اكتئاب، أو أي حالات نفسية أخرى قد تتطلب علاجًا إضافيًّا».

إنَّ هذه التقارير موجودة لدى سُلْطة خدمات ما قبل المحاكمة، وهي تؤكد استقراري العاطفي والنفسي طوال سنة كاملة؛ فقد قالت السُّلْطة إنَّ وضعي العقلي والنفسي والعاطفي مستقر، وإنَّني لا أعاني أي مشكلات.

ونظرًا إلى إرسال تقارير هذه الجلسات إلى سُلْطة خدمات ما قبل المحاكمة؛ فقد كانت وزارة العدل على علم بها أيضًا.

لكنَّ المثير في الأمر هو أنَّ السلطة رفضت بشدة تسليمي نسخًا من هذه التقارير، فلجأت إلى التحايل، وتظاهرت بوجود سيدة رائعة في (حركة مناهضة الحرب)، وهي خبيرة نفسانية مستعدة لفحصي بصورة غير رسمية، وطلبت إرسال ملاحظات الدكتور تاديسا إليها [355]، وأوضحت أنَّها بحاجة إلى معرفة سلامتي العقلية، كانت هذه هي الطريقة الوحيدة، وإلا لما كنت حصلت عليها ألبتة.

الحمد لله أنَّني نجحت في ذلك، وقد كان لهذه الملاحظات أهمية كبيرة، لم أكن أنا والدكتور تاديسا نعرف أنَّ هذه الملاحظات سوف تمثل لي طوق النجاة مستقبلًا، وتَصرف عني إساءة لم يتعرض لها وسيط سري أمريكي منذ الحرب الباردة، لقد كانت صمام الأمان الوحيد الذي أنقذني من وحشية وزارة العدل.

لهذا، فإنَّني أشكر الدكتور تاديسا ما حييت؛ لما يتصف به من نزاهة وصدق في ممارسة مهنته، فهو لم يحاول استغلالي لجني مزيد من المال، وقد وثَّق استقرار حالتي النفسية ليتسنى رفع أمر المحكمة، لم يكن خطؤه فساد سُلْطة خدمات ما قبل المحاكمة، وسعيها إلى حماية

مسؤولي الحزب الجمهوري في الكونغرس؛ باستغلال أمر المحكمة لصالحهم، خلافًا لما وُضِع له الأمر من مساعدة المتهم والأخذ بيده، لا الوقوف إلى جانب السياسيين ودعمهم. لم يوجد أي مُبرِّر لإجباري على حضور تلك الجلسات، ويُعزى الفضل إلى الدكتور تاديسا في وقفها، ومقاومة الضغوط التي قال إنَّها غير مهنية، وغير أخلاقية.

كان أمر المحكمة أكثر من مجرد انتهاك لحياتي الخاصة؛ فقد كان أشبه بالأسلوب السوفيتي الذي كان يتحكم في العلاج لمعاقبة المثقفين والمنشقين في عهد النظام الشيوعي، لقد كان أسلوبًا ستالينيًّا، ولا شك، وكانت تلك الجلسات الإجبارية تشويهًا لسمعتي من أجل الطعن في مصداقيتي قبل المحاكمة، ولكن لم يكن أمامي أي خيار آخر، فاستسلمت لها.

لكنّي أدركت أيضًا أنَّ هذه الألاعيب والأباطيل كلها سوف تنقلب عليهم في النهاية، وأنَّها سوف تفشل في العثور على سلاح قوي فاعل يثنيني عن طلب إجراء المحاكمة.

لقد كنت أعرف حقوقي بحسب الدستور، ولكنَّني لم أعرف أنَّها ناقصة بحسب قانون الباتريوت.

ولم أكن أعرف أنَّ المحامي سام تالكين قد دُعي إلى جلسة سرية في وزارة العدل لمناقشة حالتي.

لقد كانوا يريدون تغييبي عن الحقائق بأقصى طريقة يمكن تصورها، فهذا هو (الإنهاء مع التحامل الشديد).